اصلاح الأمم المتحدة هل يجعل العالم أكثر أمنا وعدلا ؟

□ تبدو الأمم المتحدة بعد أكثر من نصف قرن من الزمان على انشائها مثل قاطرة تجر وراءها قطارا تزداد عرباته بعد كل «محطة» ففي ظل التحولات الجارية في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة ازداد الطلب على خدمات الأمم المتحدة كثيرا واصبحت المهام المطلوبة ان تقوم بها هي من التنوع إلى درجة ان اضافة عربات جديدة إلى القطار اضحى عبئا يفوق طاقة القاطرة نفسها ولذلك تبدو هذه المنظمة الدولية في حالة اجهاد تام وتواجه ازمات متعددة الابعاد تهدد نشاطاتها واهدافها السامية التي قامت من اجلها .

تحليل/صادق هزبر

ولا جدال ان الخطوة الجديدة التي تقوم بها هذه المنظمة والمقترحات التي تعكف على تنفيذها تعد تشخيصا عاما ومتكاملا قدر الامكان لطبيعة الشوائب التي علقت بجسد الأمم المتحدة وعلى ضوء هذه المقترحات سواء السابقة او المقترحات الجديدة نستشرف مستقبل الأمم المتحدة بين طموحاتنا وآمالنا في منظمة دولية فعالة وبين واقع العلاقات الدولية المعاصرة الذي لاتتوافر فيه الدوافع او الشروط اللازمة لإحداث التطور الشامل المطلوب .

وما افصاح المنظمة الدولية عن المقترحات الجديدة إلاّ بادرة تبعث على التفاؤل وتتيح فرصة لتأمل مسيرة هذه المنظمة وما آلت اليه وآفاق تطورها في المستقبل خصوصا ان هذه الاجراءات والمقترحات تتواكب مع دخول النظام الدولي مرحلة جديدة من مراحل تطوره بعد التحولات الهائلة التي طرأت عليها مؤخرا وأدت إلى سقوط وانهيار حلف «وارسو» ثم تفكك الاتحاد السوفيتي نفسه وزاد الوضع بلة عندما شنت الولايات المتحدة حربها على العراق دون شرعية المجتمع الدولي .

ولا جدال في ان هذه التحويلات تثير تساؤلات كثيرة حول ما اذا كانت الأمم المتحدة بوضعها الحالي وهياكلها وآلياتها التي نمت وترعرعت في احضان الحرب الباردة قادرة على القيام بالمهام والاعباء والوظائف التي تفرضها مقتضيات الانتقال إلى نظام دولي مختلف حتى وإن لم يكن جديدا تماما .. فبانتهاء الحرب الباردة زالت عقبة كأداء كانت تحد من قدرة الأمم المتحدة على الانطلاق مما ساعد على اطلاق العنان لآمال وطموحات وتوقعات كبيرة في نظام عالمي «جديد» تلعب فيه الأمم المتحدة دورا رئيسيا لغرض احترام القانون الدولي والشرعية الدولية على الجميع، لكن انهيار احد قطبي النظام الدولي فتح الطريق في الوقت نفسه امام امكانية هيمنة القطب الواحد على هذا النظام وأثار من ثم مخاوف مشروعة من ان تتحول الأمم المتحدة إلى مجرد اداة لاضفاء الشرعية على اهداف وسلوك القطب الواحد او المنتصر وعولمة العالم .

وبين هذه الطموحات والاحلام الجامحة والتي بدت للكثيرين مجرد سراب زائف من ناحية والمخاوف والمحاذير الهائلة والتي بدت للمراقبين مبالغا فيها من ناحية اخرى اصبحت الأمم المتحدة تائهة وسط جو من الجدل الذي اختلط فيه الذاتي بالموضوعي بعد أن اصبحت هدفا للنيران المتقاطعة من كل الاتجاهات .

اسباب الاصلاح وضروراته

تتعدد الاسباب من قضية اصلاح الأمم المتحدة واصبحت مسالة ضرورية بل وملحة ويمكن تصنيف هذه الاسباب العديدة إلى سببين اثنين .. الاول يتعلق بمرور فترة زمنية طويلة على ابرام ميثاق الأمم المتحدة ظهرت في اثنائها ومن خلال الممارسة حيث تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة منذ أكثر من نصف قرن من الزمان وخلال هذه الفترة الطويلة والممتدة لم يتم ادخال اي تعديلات جوهرية على نصوص هذا الميثاق على الرغم من التغيرات الهائلة التي طرأت على بيئة العلاقات الدولية ومن الامور المسلم بها ان اي نص مهما كانت حكمة وخبرة الذين قاموا بصياغته يحتاج إلى مراجعة دورية لازالة اي تعارض او عدم اتساق بين احكامه وبين مقتضيات الواقع وسد اي ثغرة أو فجوة يمكن أن تظهر من خلال الممارسة وهو ما تنبه اليه واضعو الميثاق حيث نجد أن المادة «١٠٩» من الميثاق تعترف بالحاجة إلى المراجعة الدورية له فقد اجازت فقرتها الاولى امكانية عقد مؤتمر عام من أعضاء الأمم المتحدة لاعادة النظر في الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة .

وقد ادى انقضاء فترة زمنية طويلة على ميثاق الأمم المتحدة إلى ظهور حاجة ماسة إلى مزيد من الوضوح في عدد من المبادئ والقواعد العامة التي يتضمنها والتي تظهر من خلال الممارسة انها تخضع لتفسيرات شتى يمكن ان تؤدي إلى نوع من الازدواجية في المعايير التي تطبقها الأمم المتحدة، من هذه القواعد والمبادئ العامة قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع الشرعي عن النفس، ايضا هناك حاجة ماسة إلى تعريف المجتمع الدولي بظاهرة الارهاب والتفريق بين الارهاب وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، ايضا الحاجة إلى اعادة النظر الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة، وتفعيل بعض الاجهزة الرئيسية التي نص الميثاق عليها والتي كانت تضطلع به مثل مجلس الوصاية لتفعيل دوره لإنهاء احتلال الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية وايضا انهاء احتلال العراق بالاضافة الى عدم ملاءمة مجلس الامن الدولي بصورته الحالية لخريطة و موازين القوى الجديدة في العالم فقد كان عدد مقاعد مجلس الامن سبعة مقاعد عند نشاة الأمم المتحدة في الوقت الذي كان فيه عدد الدول الاعضاء ٥١ عضواً اما الآن فإن عدد مقاعد المجلس ١٥ مقعدا بينهم «٥» دول دائمة العضوية هي الصين والولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا اما الدول الاعضاء العشر الاخرى فتنتخبها الجمعية العمومية لمدة سنتين وهذه الدول هي حاليا «انغولا - وتشيلي - والمانيا - وباكستان واسبانيا حتى نهاية العام الجاري ٢٠٠٤م والجزائر وبنين والبرازيل والفيليبين ورومانيا حتى نهاية العام ٢٠٠٥م في وقت وصل فيه عدد اعضاء الأمم المتحدة اليوم «١٩١» عضوا يكادون يمثلون جميع الدول على وجة الارض ، وظلت العضوية الدائمة في الامم المتحدة معلقة على الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على الرغم من ان عددا من الدول المهزومة في هذا الجانب اصبح يمارس دورا هاما على الساحة الدولية إلى جانب ظهور خلل حاد في التوازن بين الجمعية العامة ومجلس الامن فقد اصبح مجلس الامن وكانه حكومة اقلية تمارس وظائفها بطريقة غير متوازنه واستخدام بعض الدول كالولايات المتحدة حق الفيتو أكثر من ٧٩ مرة ضد القضية الفلسطينية وتدافع فيها الادارة الامريكية عن اسرائيل في الأمم المتحدة فمنذ قيام دولة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م اخذت الولايات المتحدة على عاتقها حماية هذه الدولة بكل السبل والحيلولة دون اي تهديد يمس امنها ووجودها وكان أول مرة استخدمت فيها الولايات المتحدة حق الفيتو عام ١٩٧٠م ومنذ السبعينات استخدمت حق الفيتو ٥٠ مرة لصالح اسرائيل وخلال الاربع السنوات الماضية ومنذ اقتحام شارون للحرم القدسي استخدمت حق النقض سبع مرات وحتى نهاية سبتمبر عام ٢٠٠١م هددت باستخدام الفيتو ضد مشروع يطالب اسرائيل برفع الحصار عن مقر الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات و من اسباب الاصلاح الحاجة إلى نظام جديد لتحويل انشطة الأمم المتحدة حيث تواجه هذه المنظمة ازمة مالية مستمرة منذ الستينات لكن استمرار هذه الازمة يوحي بانها ازمة هيكلية ومالية حيث ان الولايات المتحدة والمانيا واليابان هي من أكثر الدول التي تمول الأمم المتحدة وبقية الاعضاء وتتقاعس عن اداء دورها إلى جانب ان الحاجة إلى اعادة صياغة العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى والتي من المفترض ان ترتبط عضويا وتشكل منها منظومة واحدة لتنسيق جهودهما في جميع الاحوال .

التحول في النظام الدولي

طرات على النظام الدولي وموازين القوى فيه تحولات هيكلية لها تاثيرات واسعة على دور وأداء الأمم المتحدة وقدرتها على الاضطلاع بالوظائف المنوطة بها وعلى نحو يتطلب اعادة النظر في جوانب كثيرة منها :

التغير في طبيعة النظام الدولي الجديد واثره على الاساس الفكري والفلسفي للميثاق فقد كانت المنظمة الدولية عند نشاتها اقرب ما تكون إلى تحالف للدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية منها إلى منظمة عالمية كونية اضافة إلى ذلك ان الميثاق اقام نظاما للأمن الجماعي توقف تشغيله على اتفاق الدول الخمس الكبرى المنتصرة وانطوت الفلسفة وراء هذا التصور على افتراضين أولهما ان هذه الدول الخمس ستظل محتفظة بتفوقها كدول كبرى لايمكن منافستها وانه سيتحمل وحده مسؤولية حفظ السلم والامن في العالم مفوضا عن المجتمع الدولي كله لكن مشكلة التغير في هيكل وموازين القوى في النظام الدولي وانعكاساته على هياكل واليات صنع القرار في الأمم المتحدة القى بتاثيراته على كل من الجمعية العامة ومجلس الامن بطريقة اختلفت تماما اثناء الاستقطاب الدولي والحرب الباردة عنها بعد انتهاء هذه الحرب فقد حدث تحول بعد انتهاء الحرب الباردة وتحول مجلس الامن إلى مارد وخرج من القمقم واصبح يمارس عمله وكانه مجرد اداة يعكس دوره اثناء الحرب الباردة وتمكن المنظمة الدولية في ممارسة دور نشط للقضاء على ظاهرة الاستعمار وكذلك في ميادين العمل الاقتصادي والاجتماعي وما تمتعت به دول العالم الثالث من زخم في حركات التحرر في ظل التنافس الحاد بين القطبين المتصارعين ومع انتهاء الصراع بين الشرق والغرب بدأ الصراع يتخذ مجراه بين الشمال والجنوب بطابع أكثر حدة وبرزت قضايا الارهاب وسبل مكافحته وعدم الجدية في إنهاء الصراع الفلسطيني - الاسرائيل وانهاء الاحتلال وبروز مشكلات الفقر والبطالة والجوع وتفاوت مستويات المعيشة في العالم وخصوصا الدول النامية وبرزت مشكلة البيئة والهجرة واللاجئين وبعض الامراض الفتاكة مثل الايدز واخيرا قضية هيمنة القطب الواحد وغزو واحتلال العراق وهي القضية الحاسمة التي اوجدت انقساما مريرا بين دول العالم بين مؤيد للحرب التي شنت دون شرعية دولية وبين معارض لها وهي القشة التي قصمت ظهر المنظمة الدولية فافصحت في الثاني من الشهر الجاري عن جملة من الاقتراحات لإصلاح اجهزة المنظمة ومن بينها مجلس الامن الدولي في اكبر عملية من نوعها منذ انشاء المنظمة الدولية عام ١٩٤٥م .

اقتراحات الاصلاح

بالرغم من مقترحات قديمة طرحت لكن وبعد انقسامات مريرة بسبب الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق امر الأمين العام للامم المتحدة كوفي عنان لجنة من الخبراء بإجراء دراسة على مدى عام لتقديم اقتراحات لجعل المنظمة الدولية قادرة على مواجهة التحديات العالمية الجديدة في القرن الحادي والعشرين ويتضمن تقرير اللجنة الذي نشر في الثاني من الشهر الجاري ومكون من «١٠١» توصية من بينها اقتراحات شغلت دبلوماسيي الأمم المتحدة على مدى سنين مثل توسع مجلس الامن وتعريف الارهاب وأكد عنان في تقديمه للتقرير ان المطلوب هو نظام شامل للأمن الجماعي يعالج التهديدات القديمة والجديدة ويعالج المخاوف الأمنية لكافة الدول سواء كانت فقيرة او غنية ، ضعيفة او قوية وتذكر اللجنة في تقريرها انه لايوجد دليل واضح على القبول العالمي لفكرة ان افضل طريقة للحفاظ على الامن هي عن طريق توازن القوة او من قبل اي قوة عظمى منفردة حتى لو كانت دوافعها حميدة والصحيح هو الرغبة في نظام دولي يحكمه القانون ولاتستطيع اي دولة مهما كانت قدرتها حماية نفسها من التهديدات الراهنة بجهودها فقط ويعتزم عنان استخدام التقرير كاساس لإصلاحات واسعة يرغب في تطبيقها قبل انتهاء فترة ولايته في عام ٢٠٠٦م وقد امر بصياغته بعد أن وصلت حدة الانقسامات حول العراق إلى مفترق طرق كما خلت اللجنة خطوة كبيرة نحو تعريف الارهاب «بانه عمل يهدف لقتل المدنيين او غير المقاتلين أو إصابتهم بجراح خطيرة وهو الأمر الذي عجزت الأمم المتحدة عن التوصل اليه في اطار صياغة معاهده في هذا الصدد» .

توسيع مجلس الامن

تنص مقترحات لجنة الحكماء التي عرضت لعملية اصلاح واسعة للامم المتحدة على اعادة بناء مجلس الامن الدولي ليضم ٢٤ عضوا مقابل ١٥ حاليا ومعايير قبول البلدان فيه وأوصت اللجنة بنموذجين ممكنين لتوزيع المقاعد بدون ادخال اي تغيير على حق النقض «الفيتو» الذي سيبقى امتيازا للدول الخمس الدائمة العضوية فيه اي الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وترفض بعض الدول الراغبة في الانضمام هذا الاجراء .

ويعتمد النموذجان على توزيع جديد للدول «١٩١» الاعضاء في المنظمة الدولية في اربع مجموعات جغرافية هي اوروبا بما فيها مشرقها وافريقيا واسيا بما في ذلك استراليا ونيوزيلندا والامريكيتان الجنوبية والشمالية بما فيها الولايات المتحدة وكندا وتضم الأمم المتحدة اليوم خمس مجموعات جغرافية وينص المقترحان على ان تمثل كل مجموعة بستة مندوبين في المجلس اي ما مجموعة ٢٤ عضوا .

وينص النموذج الاول على انضمام ستة اعضاء جدد دائمين وثلاثة غير دائمين وبذلك يصبح مجلس الامن ومؤلفاً من احدى عشرة دولة دائمة العضوية و«١٣» غير دائمة العضوية الا ان الدول الست الجديدة لن تمنح حق النقض الفيتو .

اما النموذج الثاني فيقترح الابقاء على عدد الدول الدائمة ، العضوية على حاله اي خمسة بلدان وادخال تسع جديدة غير دائمة العضوية إلى المجلس الذي يضم حاليا عشر دول دائمة العضوية وان ثمان من الدول التسع الجديدة دولتان عن كل مجموعة جغرافية ستمنح وضعا مميزا بما انها ستنتخب لاربع سنوات إلى جانب امكانية اعادة انتخابه فور انتهاء الاعوام الاربعة كما تقترح اللجنة توسيع التمثيل الجغرافي للمجلس وخصوصا ليشمل دول العالم الثالث وهو مطلب يصر عليه عدد كبير من دول المنظمة إلا انها لم تذكر أي الدول التي يمكن ان تستفيد من توسيع المجلس الجدير ذكره ان الدول التي ترغب في انضمام عضويتها للمجلس هي الهند واليابان والمانيا وجنوب افريقيا والبرازيل .

الموقف اليمني

ودون شك أن موقف بلادنا المنضوية تحت إطار المنظومة الدولية بشأن إصلاحات الأمم المتحدة واضح وتتلخص في دعوة اليمن إلى تطبيق مقترحات الإصلاح في اتجاه التجديد الكامل والمقترحات للآليات والهيكلية الخاصة بالمنظومة الدولية ودورها في مجال السلم والأمن الدوليين وأكدت الدعوة اليمنية أنه لابد من توافر دوافع فعلية حقيقية لتحويل المقترحات من نطاق الحلم إلى أرض الواقع .

ويبقى القول الفصل ان أنظار سكان المعمورة تتجه صوب المنظمة وتراقب الوضع عن كثب إلى ما ستؤول اليه الإصلاحات وهل ستعيد للمنظمة هيبتها أم ستضيف اعباء جديدة يدفع ثمنها العالم الثالث وتزيد الهوة بين الشمال والجنوب ولاتضع حداً لهيمنة القطب الواحد وتفشي الحروب وانتشار الفقر والأمراض والأوبئة .؟